

أثر التغيرات في أسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2015)¹

The Effect of changes in crude oil prices on the public budget in the Kingdom of Saudi Arabia for the period (1990-2015)

طاهر كاظم جواد الدليمي

أ . د . علي احمد درج الدليمي

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الانبار

المستخلص

يعاني الاقتصاد السعودي من مشكلة التغيرات في اسعار النفط الخام في السوق النفطية العالمية اذ تنعكس اثار هذه الاسعار عند انخفاضها بشكل سلبي على الموازنة العامة للدولة، وانطلق البحث من فرضية مفادها ((ان التغيرات في اسعار النفط الخام تؤدي الى ارباك الموازنة العامة والخطط الاقتصادية للدولة))، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي لتحليل العلاقة بين التغيرات في اسعار النفط الخام والموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، وتوصل البحث الى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الاجل ووجود علاقة اثر معنوية طردية بين اسعار النفط الخام وفائض وعجز الموازنة العامة، واوصى البحث بأن على المملكة العربية السعودية اجراء اصلاحات اقتصادية وتنويع مصادر ايراداتها بما يسهم في التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية لتغيرات اسعار النفط الخام على اقتصادها، وضرورة الاهتمام بصناديق الثروة السيادية لفعاليتها في رفع مستوى الانضباط المالي وتحسين ادارة الايرادات النفطية في ظل الفوائض المالية المتراكمة بهدف استثمار تلك العوائد في تحييد اثار التذبذب واللايقين بالنسبة للعوائد النفطية بما يخدم الاجيال القادمة ويسهم في تعزيز عنصر الاستدامة في النمو الاقتصادي.

Abstract

The Saudi economy is suffering from the problem of changes in the prices of crude oil in the global oil market as the effects of these prices are reflected in the negative impact on the state budget. The research started from the hypothesis that (changes in crude oil prices lead to confusion of the state budget and economic plans). The research adopted the analytical descriptive approach and the quantitative approach to analyze the relationship between the changes in the prices of crude oil and the public budget in Saudi Arabia. The research concluded that there is a long and short term equilibrium relationship, And the surplus and deficit of the general budget, and The recommended that the kingdom of Saudi Arabia to undertake economic reforms and diversify the sources of revenue, which contributes to mitigate the negative impact of changes in crude oil prices on its economy, and the need to pay attention to sovereign wealth funds to improve the level of fiscal discipline and improve the management of oil revenues in light of the accumulated financial surpluses in

¹ - البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني .

order to invest these revenues in neutralizing the effects of volatility and uncertainties on oil revenues to serve future generations and contribute to enhancing the element of sustainability in economic growth.

المقدمة:

ان التغيرات في اسعار النفط الخام سواء كانت (ارتفاعاً او انخفاضاً) اثارها المباشرة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمنتجين والمستهلكين ونظراً للدور الذي تؤديه الإيرادات النفطية في تمويل معظم موازنات الدول التي تعتمد بشكل اساسي على تصدير النفط الخام ولارتباط العلاقة بين اسعار النفط الخام بالزيادة والنقص فأنها تنعكس ايجاباً او سلباً على تلك الإيرادات وبالتالي فان معظم الدول ومنها المملكة العربية السعودية تتأثر موازنتها العامة بشكل كبير بتغيرات اسعار النفط الخام وان لأهمية الموازنة العامة ومالها من دور مهم وكبير في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في كافة بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، بوصفها من الادوات الرئيسية التي تستطيع من خلالها الدولة تنظيم اقتصادها، ولهذا فان اغلب الموازنات العامة التي تعتمد على مورد ناضب كالنفط تعاني من عدم الاستقرار نتيجة التذبذب في اسعار النفط الخام، اذ ان ارتفاع اسعار النفط الخام يكون لصالح الدول المنتجة، اما في حالة انخفاض الاسعار يكون الوضع لصالح الدول المستهلكة.

اهمية البحث

يكتسب هذا البحث اهميته من المكانة التي تحتلها الإيرادات النفطية من الموازنات العامة في السعودية ومدى ارتباطها بتغيرات اسعار النفط الخام.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد السعودي من تغيرات في مؤشراتته الاقتصادية ناتجة عن تغيرات اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية لاسيما التغيرات التي حصلت في الموازنة العامة اذ يعتبر الاقتصاد السعودي احد الاقتصادات التي تتميز بالواقع الريعي، اذ تشكل العوائد النفطية (81%) من الموازنة العامة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التغيرات في اسعار النفط الخام تؤدي الى اختلال الموازنة العامة والخطط الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

هدف البحث:

- 1- تحليل الموازنة العامة وتغيرات اسعار النفط الخام في المملكة العربية السعودية.
- 2- قياس اثر تغيرات اسعار النفط الخام في الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال مدة البحث.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي لتحليل العلاقة بين التغيرات في اسعار النفط الخام والموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2015).

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور:

1- علاقة اسعار النفط الخام بالموازنة العامة.

2- توصيف تحليلي للموازنة العامة وتغيرات اسعار النفط الخام في السعودية للمدة (1990-2015)

3- قياس وتحليل أثر تغيرات اسعار النفط الخام على الموازنة العامة في السعودية

1- علاقة اسعار النفط الخام بالموازنة العامة

1-1- مفهوم اسعار النفط الخام: (The Concept of Oil price)

ان النفط الخام كأى سلع اخرى يتحدد سعره من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، اذ ان هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية الى التوصل الى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة (التوازن) كما يسمى هذا السعر الذي يحدث عنده الاستقرار (بالسعر التوازني) او (سعر السوق) وعليه يمكن ان نعرف سعر النفط الخام بأنه قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معين ومعلوم (الدوري، 1988: 259) ويعرف ايضا بأنه القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكى (فيحان، 2015: 208) اذن فالسعر هو قيمة اي شيء يعبر عنه بوحدة نقدية معينة واحيانا يكون هذا السعر مساويا للقيمة او غير مساويا لها، فقد يكون اعلى منها او اقل منها.

1-2- مفهوم الموازنة العامة:

الموازنة العامة في العصر الحديث اصبحت ضرورة لابد منها في كل دولة من دول العالم مهما كان شكل الحكومة الموجودة فيها ومهما كان نظامها السياسي، وبدون الموازنة العامة يكون من الصعب تسيير اعمال المؤسسات الحكومية والمرافق العامة بشكل منتظم ولا تستطيع الدولة القيام بالوظائف التي تقع على عاتقها وكذلك يصعب على الدولة ادارة اقتصادها الوطني، اذاً الموازنة العامة تمثل المحور الذي تدور حوله اعمال الدولة في نشاطها وفي جميع المجالات. (خلف، 2013: 5) وقد عرفها قانون الموازنة الامريكى بأنها: حساب او جدول تقدر فيه نفقات واورادات السنة التالية على ضوء القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المبسطة فيها. (البكري، 2011: 5) ويرأينا تعرف الموازنة العامة بأنها: تقدير مفصل للإيرادات والنفقات العامة ولمدة زمنية مقبلة غالبا ما تكون سنه وتعمل على تحقيق الاهداف التي تتبناها الدولة.

1-3- علاقة اسعار النفط الخام بإيرادات الموازنة العامة

يرتبط حجم الإيرادات العامة بحجم الإيرادات النفطية التي تتسم بتقلباتها الكبيرة نتيجة لتقلبات اسعار النفط الخام، اذ ان الدول المنتجة هي المستفيد الاول عند ارتفاع اسعار النفط الخام فضلا عن تحقيق معدلات كبيرة من النقد الاجنبي مما اسهم الى حد كبير في تحسين اداء بعض المؤشرات الاقتصادية وتسجيل الموازنة العامة فوائض مالية كبيرة باعتبار ان الإيرادات النفطية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في

تلك الدول، وبما ان اسعار النفط الخام غالبا ما تكون متقلبة ولا يمكن توقعها والتكهن بها فان حال ايرادات النفط الخام كذلك (ريمه، 2015: 97) فقد انعكست تداعيات الازمة المالية العامية على كافة بنود الايرادات العامة في الدول المنتجة بدرجات متفاوتة، وجاءت هذه التداعيات في فترات متقدمة او متأخرة طبقا لطبيعة هذه البنود والظروف الاقتصادية المؤثرة فيها وتشمل البنود الرئيسية في الايرادات العامة في هذه الدول الايرادات النفطية والاييرادات الضريبية وغير الضريبية والاييرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار (بلقلة، 2013: 9) ويمكن توضيح ما سبق ذكره كما يأتي:

ارتفاع اسعار النفط الخام ← ارتفاع الايرادات النفطية ← ارتفاع الايرادات العامة

انخفاض اسعار النفط الخام ← انخفاض الايرادات النفطية ← انخفاض الايرادات العامة

1-4- علاقة اسعار النفط الخام بنفقات الموازنة العامة

ان انخفاض اسعار النفط الخام يؤثر بشكل كبير على موازنات الدول المنتجة، اذ يؤدي انخفاض حجم الايرادات النفطية والفوائض المالية الى انخفاض حجم النفقات العامة في هذه الدول ومع ذلك كان من المفترض ان لا ينخفض حجم النفقات العامة بنفس نسبة انخفاض حجم الايرادات العامة بسبب ارتباط حجم الايرادات العامة بعوامل خارجية (اسواق النفط الخام، الايرادات النفطية) في حين ان حجم النفقات العامة يرتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية والضغط التضخمية، وفي حالة حصول عجز في الموازنة العامة يؤدي ذلك العجز الى تحيز هيكل النفقات العامة لصالح النفقات الجارية وعلى حساب الانفاق الاستثماري، اذ تتطلب حالة حدوث العجز اللجوء الى التصحيح المالي وذلك بتخفيض حجم النفقات العامة عادة او التمويل، وان تخفيض النفقات العامة خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا وان تخفيض النفقات الجارية يمكن ان يكون صعبا ولا يحظى بتأييد شعبي، كما ان خفض النفقات الاستثمارية يعني التخلي عن مشروعات لها اهمية كبيرة في عملية التنمية (ريمه، 2015: 98-99)، اما خلال السنوات الاخيرة وبعد الزيادة الهائلة في حجم الانفاق العام لكثير من الدول لاسيما الدول المنتجة للنفط الخام، اذ تركزت هذه الزيادة حول مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الداعمة للنمو، اذ ينبغي توجيه اهتمام اكبر الى رفع كفاءة الانفاق العام، فحتى وان ارتكزت الموازنة العامة في هذه الدول على سعر متحفظ للنفط الخام الا ان النقص يكمن في عدم وجود ارشادات صريحة حول كيفية انفاق الايرادات الاضافية او اذا ما كان سيتم انفاق تلك الايرادات لان استخدام الايرادات الاضافية في تغطية مستحقات دائمة قد يصعب ايجاد ما يعوضها في حالة انخفاض اسعار النفط الخام مما يؤدي الى وضع اقتصادي هش وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة قد لا تنفع معه اجراءات التقشف (احمد، 2015: 86) ويمكن توضيح ما سبق بالاتي:

ارتفاع اسعار النفط الخام ← ارتفاع حجم النفقات العامة

انخفاض اسعار النفط الخام ← انخفاض حجم النفقات العام

1-5- علاقة اسعار النفط الخام بعجز او فائض الموازنة العامة

ترتبط وضعية الموازنة العامة بحجم الايرادات والنفقات العامة، ومن المتعارف عليه ان الاصل في الموازنة العامة هو تساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة اي مبيدا (توازن الموازنة) ولكن هذا المبدأ

ليس بالضرورة ان يكون محقق دائماً، فقد يختل التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، اما بسبب عدم قدرة الدولة على استحصال إيرادات كافية لتغطية نفقاتها او انها تعتمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، وبهدف تحقيق اهداف اجتماعية يكون لها اثر ايجابي في الاجل الطويل (ريمة، 2015: 100)

ويتضح لنا مما سبق ذكره ان هناك علاقة بين اسعار النفط الخام وعجز وفائض الموازنة العامة يمكن توضيحها كما يأتي:

ارتفاع اسعار النفط الخام ← ارتفاع الإيرادات النفطية ← ارتفاع الإيرادات العامة ← فائض في الموازنة العامة

انخفاض اسعار النفط الخام ← انخفاض الإيرادات النفطية ← انخفاض الإيرادات العامة ← عجز في الموازنة العامة

2- توصيف تحليلي للموازنة العامة وتغيرات اسعار النفط الخام في المملكة العربية السعودية للمدة (1990-2015)

2-1- تطور الموازنة العامة:

صدرت أول موازنة للمملكة عام (1931) م وقد كانت في ذلك الوقت جدولاً للنفقات العامة فقط دون الإيرادات العامة وارقامها صغيرة جداً وتضمنت تلك الموازنة نفقات الدولة بأسلوب بدائي وبسيط كما تضمنت اقساط الدين العام المستحقة على الدولة، وبعد تأسيس مجلس الوزراء في المملكة عام(1953) م تم اعداد اول موازنة عامة بالمعنى الصحيح، وتم تعديل السنة المالية اذ اصبحت تبدأ ببداية شهر محرم وتنتهي بنهاية شهر ذي الحجة، وفي عام(1956) م صدرت التعليمات المالية للموازنة العامة والحسابات والتي حددت بعض الامور الواجب مراعاتها عند اعداد الموازنة العامة، وفي عام(1957) م تم انشاء مديرية الموازنة العامة بموجب قرار وزير المالية والاقتصاد الوطني وحددت اختصاصاتها، وفي عام(1958) م صدر قرار مجلس الوزراء بتغيير السنة المالية للدولة اذ اصبحت تبدأ في اول رجب وتنتهي بنهاية جمادي الثانية لتتلاءم مع متطلبات بيئة المملكة، اذ تكون معظم الوزارات مشغولة بتقديم الخدمات للحجاج في شهر محرم، وفي عام(1963) م تم عقد اتفاقية بين المملكة ومؤسسة فورد الامريكية لتنفيذ برنامج الاصلاح الاداري بالمملكة وتم عقد مؤتمر عام (1964) م لتطوير الموازنة العامة في المملكة، اذ اصبحت عملية اعداد الموازنة العامة من مسؤوليات مديرية الموازنة العامة بكافة ابوابها، وفي عام (1985) م تم تعديل توقيت اعداد الموازنة العامة لكي توافق السنة الميلادية نتيجة الاخذ ببعض المعطيات والمتغيرات العالمية.(العماري، 2004: 10-14)

وعند اعداد الموازنة العامة لدولة ما تقدر النفقات العامة أولاً ثم تحاول الدولة تغطية هذه النفقات من الموارد الحالية وتدبير موارد جديدة او خارجية اذا كان هناك عجز كما تقوم الدولة باستثمار الزيادة اذا كان هناك فائض وقد يتم التوازن بين الاسلوبين معاً عن طريق زيادة الإيرادات وضغط النفقات وتغطية العجز من الفائض، أما في المملكة فيخرجون عن هذه القاعدة اذ أن الموارد أكبر من الاستخدامات لذلك يبدئون بتحديد الموارد ثم تحديد البدائل الخاصة بالصرف (طرايزوني، 1980: 171)

الجدول (1-2) تطور الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية

العجز الفائض (مليار دولار) (3)	النفقات العامة (مليار دولار) (2)	الايرادات العامة مليار دولار (1)	السنوات
-22.802	65.077	42.275	1990
-22.802	65.077	42.275	1991
-18.515	63.815	45.230	1992
-12.402	50.171	37.769	1993
-9.288	43.732	34.444	1994
-7.328	46.447	39.119	1995
-5.082	52.902	47.820	1996
-4.212	59.085	54.873	1997
-12.938	50.750	37.813	1998
-9.716	49.090	39.374	1999
6.073	62.836	68.909	2000
-7.205	68.128	60.924	2001
-5.467	62.267	56.800	2002
9.600	68.533	78.133	2003
28.558	76.053	104.611	2004
58.096	92.393	150.489	2005
74.763	104.886	179.649	2006
47.081	124.333	171.413	2007
154.913	138.685	293.598	2008
-23.101	159.049	135.948	2009
23.395	174.369	197.764	2010
77.625	220.453	298.078	2011
99.758	232.881	332.639	2012
48.093	260.270	308.363	2013
-17.477	295.974	278.498	2014
-96.594	260.837	164.243	2015

المصدر:

(1)، (2):

- السنوات (1990-2011) مؤسسة النقد العربي السعودي 2012 ، التقرير السنوي الثامن والاربعون ، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء

- السنوات (2012-2015) مؤسسة النقد العربي السعودي 2016 ، التقرير السنوي الثاني والخمسون ، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء .

(3): من عمل الباحث.

يلاحظ من خلال الجدول(1-2) الذي يوضح تطور الموازنة العامة في السعودية والتي شهدت وضعي العجز والفائض خلال مدة البحث، ففي عام(1990) بلغت الإيرادات العامة(42.275) مليار دولار مقابل نفقات عامة بلغت(65.077) مليار دولار لتسجل بذلك الموازنة العامة للدولة عجز مقداره(-22.802) مليار دولار ليستمر العجز في الموازنة العامة بشكل متذبذب الى ان بلغ(-9.716) مليار دولار عام(1999)، اما في عام(2000) فقد بلغت الإيرادات العامة للدولة(68.909) مليار دولار مقابل نفقات عامة بلغت(62.836) مليار دولار محققة بذلك فائض مقداره(6.073) مليار دولار نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية على ضوء ارتفاع اسعار النفط الخام في ذلك العام، ليعود العجز مرة اخرى ليكون(-7.205) و(-5.467) مليار دولار خلال العامين(2001) و(2002) بسبب تراجع إيرادات النفط الخام بعد الهبوط الحاد الذي شهدته اسعار النفط الخام بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر عام(2001)، اما في عام(2003) فقد بلغت الإيرادات العامة(78.133) مليار دولار مقابل نفقات عامة بلغت(68.533) مليار دولار محققة بذلك فائض مقداره(9.600) مليار دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في ذلك العام، اما في عام(2004) بلغت الإيرادات العامة(104.611) مليار دولار مقابل نفقات عامة بلغت(76.053) مليار دولار ليرتفع بذلك فائض الموازنة العامة الى(28.558) مليار دولار مقارنة بعام(2003) بسبب زيادة الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام فضلا عن ارتفاع حجم الصادرات النفطية للدولة، واستمر الفائض في الموازنة العامة حتى عام(2008) اذ بلغ(154.913) مليار دولار، اما في عام(2009) فقد بلغت الإيرادات العامة(135.948) مليار دولار مقابل نفقات عامة بلغت(159.049) مليار دولار لتسجل بذلك الموازنة العامة للدولة عجز مقداره(-23.101) مليار دولار بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية، اما في عام(2010) عاودت الموازنة العامة لتحقيق فائض مقداره(23.395) مليار دولار بسبب ارتفاع حجم الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام في ذلك العام، اما خلال العامين(2014) و(2015) فقد سجلت الموازنة العامة عجز مقداره(-17.447) و(-96.594) مليار دولار بسبب انخفاض حجم الإيرادات النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار النفط الخام خلال هذين العامين.

2-2- تطور الإيرادات النفطية واسعار النفط الخام.

تشكل الإيرادات النفطية النصيب الاكبر من الإيرادات العامة للدولة، اذ تحتل المملكة العربية السعودية مركز الصدارة في تصدير النفط الخام مما يجعل إيراداتها النفطية تساهم بنسبة كبيرة في الموازنة العامة للدولة اذ بلغت (81%) خلال مدة البحث، اذ اتخذت الإيرادات النفطية مسارا متذبذبا لتأثرها بتغيرات اسعار النفط الخام العالمية، والجدول(2) يوضح تطور الإيرادات النفطية واسعار النفط الخام ففي عام(1990) عندما كانت اسعار النفط الخام بمقدار(22.26) دولار للبرميل بلغت الإيرادات النفطية(32.884) مليار

دولار اي بنسبة (78%) من اجمالي الإيرادات العامة، لتأخذ بعد ذلك الإيرادات النفطية بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الى ان بلغت (27.890) مليار دولار عام (1999) لتشكل ما نسبته (71%) من اجمالي الإيرادات العامة ويعزى سبب هذا التذبذب في الإيرادات النفطية نتيجة لتذبذب اسعار النفط الخام آنذاك، اما في عام (2000) وبعد ارتفاع اسعار النفط الخام الى (27.6) دولار للبرميل ارتفعت الإيرادات النفطية لتكون بمقدار (57.256) مليار دولار مع ارتفاع نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة الى (83%)، اما في العامين (2001) و (2002) وبعد انخفاض اسعار النفط الخام انخفضت الإيرادات النفطية لتكون (49.109) و (44.293) مليار دولار لتشكل ما نسبته (81%) و (78%) من اجمالي الإيرادات العامة في هذين العامين، اما في عام (2003) وبعد ارتفاع اسعار النفط الخام الى (28.1) دولار للبرميل ارتفعت الإيرادات النفطية لتكون بمقدار (61.6) مليار دولار اي بنسبة (79%) من اجمالي الإيرادات العامة واستمر الارتفاع في الإيرادات النفطية وينسب مساهمة متفاوتة حتى عام (2008)، اما في عام (2009) انخفضت اسعار النفط الخام الى (61.06) دولار للبرميل بسبب الازمة المالية العالمية مما ادى الى انخفاض الإيرادات النفطية لتكون بمقدار (115.845) مليار دينار مع انخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة الى (85.2%) عن العام السابق، ليستمر بعد ذلك الارتفاع في الإيرادات النفطية الى ان بلغت (305.285) مليار دولار عام (2012) اذ سجلت ما نسبته (92%) من اجمالي الإيرادات العامة ويعزى سبب هذا الارتفاع في الإيرادات النفطية الى ارتفاع اسعار النفط الخام خلال تلك الفترة، اما في الاعوام (2013) و (2014) و (2015) وبعد انخفاض اسعار النفط الخام الى (105.87) و (96.29) و (49.49) دولار للبرميل على التوالي انخفضت الإيرادات النفطية لتكون بمقدار (276.012) و (243.559) و (119.050) مليار دولار على التوالي مع انخفاض نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة الى (90%) و (87.4%) و (72.4%) على التوالي.

الجدول (2-2) تطور حجم الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية

السنوات	اسعار النفط الخام دولار/ برميل	الإيرادات النفطية مليار دولار	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة %
	(1)	(2)	(3)
1990	22.26	32.884	78
1991	18.62	32.884	78
1992	18.44	34.390	76
1993	16.33	28.298	75
1994	15.33	25.502	74
1995	16.86	28.232	72.1
1996	20.29	36.310	76
1997	18.68	42.720	78
1998	12.28	21.361	56.4

71	27.890	17.47	1999
83	57.256	27.6	2000
81	49.109	23.12	2001
78	44.293	24.36	2002
79	61.600	28.1	2003
84.1	88.000	36.05	2004
89.3	134.544	50.64	2005
90	161.192	61.08	2006
87.4	149.916	69.08	2007
89.3	262.232	94.45	2008
85.2	115.845	61.06	2009
90.3	178.737	77.45	2010
93	275.829	107.46	2011
92	305.285	109.45	2012
90	276.012	105.87	2013
87.4	243.559	96.29	2014
72.4	119.050	49.49	2015

المصدر:

(1):

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, Several Issus, (www.opec.org).

(2):

- السنوات (1990-2011) مؤسسة النقد العربي السعودي 2012 ، التقرير السنوي الثامن والاربعون ، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء.

- السنوات (2012-2015) مؤسسة النقد العربي السعودي 2016 ، التقرير السنوي الثاني والخمسون.

(3): من عمل الباحث.

2-3- سبل مواجهة تحديات تغيرات أسعار النفط الخام في المملكة العربية السعودية:

2-3-1- تعزيز الاحتياطات المالية:

إن الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار النفط الخام أدى إلى زيادة مواطن الضعف في المالبات العامة في المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن يتسبب انخفاض أسعار النفط الخام إلى تراجع أوضاع المالية العامة عبر دول المنطقة إلى حد كبير وإن تفاوتت الدرجات، وأصبحت مسألة صناديق الثروة السيادية بالغة الأهمية مع الوصول إلى مرحلة ضرورة اتخاذ المملكة قرارات بشأن مدى سرعة تعديل سياساتها المالية العامة لمواجهة هبوط طويل الأمد لأسعار النفط الخام (أحمد، 2015: 2).

2-3-2- تنوع الموارد واخفاقات السوق:

ينبغي على المملكة العربية السعودية البدء في جهود التنوع التي لا يزال أمامها أفقاً زمنياً طويلاً قبل نضوب ثرواتها الطبيعية، إذ أنّ خفض الاعتماد على النفط الخام سيؤدي إلى تعزيز النمو، ورفع نمو الانتاجية والحد من تقلب الناتج، إذ حققت كثير من الدول النامية تقدماً في تنوع الاقتصاد، ويمكن تخفيض الاعتماد على النفط الخام من خلال استكشاف مصادر بديلة للإيرادات النفطية، مثل ضريبة القيمة المضافة التي تصمم على نحو لا يؤثر في الجهود المبذولة لتنوع الاقتصاد أو ضريبة دخل الشركات، وللتغلب على اخفاقات السوق ينبغي على الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية تغيير هيكل الحوافز المتاحة للشركات والعمالة؛ لأنّ معظم مواطني المملكة يعملون في القطاع العام، حيث المزايا السخية والرواتب المرتفعة، إذ يمكن تحفيز نشاط القطاع الخاص من خلال تقليص حجم القطاع العام، فضلاً عن وضع حد أقصى للأجور التي تصرف للعاملين فيه، وتحسين ما يحصلون عليه من تدريب ودعم، أما الشركات فتحتمل إلى حوافز لتتجاوز حدود الأسواق المحلية وتسعى لغرض التصدير، كما ويمكن للحكومات أن تشجع التصدير من خلال دعم الصادرات وإقامة بنوك للتنمية وهيئات لتشجيع التصدير، وتوفير الدعم والتمويل لمنشآت الأعمال، كما أنّ بعض الحكومات قامت بدور المستثمر برأس المال، إذ أنشأت مناطق اقتصادية خاصة أو تجمعات للصناعات يمكن أن تعود على الاقتصاد الأوسع نطاقاً بنفع كبير (آل طعمة، 2016: 14).

2-3-3- التغلب على آثار المرض الهولندي:

للتخفيف من حدة آثار المرض الهولندي* من خلال ضبط الانفاق غالباً ما يطرح خياران على مستوى السياسات لمواجهة لعنة الموارد وتعزيز النمو، أحدهما هو الاستثمار في السلع الرأسمالية العامة في الاقتصاد المحلي، والآخر هو الاستثمار في أصول خارجية، ويتوقف تحديد هذين الخيارين بصورة حاسمة على العائد الحقيقي على الاستثمار المحلي العام، بمعنى أنّه كلما ارتفع العائد على رأس المال من حيث النمو الاقتصادي المحلي زادت جاذبية هذا الخيار مقارنة بالاستثمار الخارجي، ولكن لا يمكن تقدير ذلك على أساس الافتراضات غير المدروسة والتفكير بالتمني، وفي أحيان كثيرة يزعم القائلون بهذا الرأي ببساطة أنّ العائد على الاستثمار العام لا بد وأن يكون مرتفعاً؛ لأنّ الاحتياجات كبيرة في الدول النامية غير أنّ الأدلة على ذلك مختلطة (عبد وال طعمة، 2015: 158-159).

2-3-4- الإصلاح الهيكلي ودعم القطاع الخاص:

يجب أن تتوافر البيئة الاقتصادية الكلية الداعمة لنجاح التحولات الهيكلية، وسيكون من الضروري ضبط أوضاع المالية العامة وضمان مرونة سعر الصرف في سبيل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة الائتمان المصرفي المتاح لتمويل الاستثمارات الخاصة وبث الثقة، ورفع مستوى القدرات التنافسية واستقطاب التمويل الخارجي، إذ يجب أن تركز السياسات الداعمة لتنوع الاقتصاد على تأمين بيئة اقتصادية مستقرة، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم، وتحسين

*المرض الهولندي: هو تعبير يطلق على نطاق واسع الى الفوائض الضارة كحدوث زيادات كبيرة في دخل بلد ما.

مناخ الأعمال، وتبني برامج الحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على أداء الأعمال، لاسيما المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ويمكن تخفيف المخاطر من خلال صناديق رأس مال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات، والتمويل والدعم من بنوك التنمية، كما يمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على أداء الأعمال في الصناعات الوليدة (صندوق النقد الدولي، 2014: 2-6).

2-3-5- خفض الإنفاق العام:

إن المملكة العربية السعودية ستحتاج إلى إعادة تقييم خطتها الموضوعية للإنفاق على المدى المتوسط، والتكيف تدريجياً مع الواقع الجديد في سوق النفط العالمية، وسيتعين على الواقع المستمر لانخفاض أسعار النفط الخام تحديد أولويات الانفاق بصورة أفضل لضمان الكفاءة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ينبغي النظر في الخيارات المتاحة لزيادة الإيرادات غير النفطية بالنظر إلى المستقبل، إذ يرجح أن يبقى الإنفاق الحكومي مقيداً لسنوات قادمة، مما يعني أن نموذج النمو آنذاك الذي كان يركز على تزايد أسعار النفط الخام والإنفاق الحكومي لن يكون صالحاً للتطبيق بعد الآن، كما أن البلدان الريعانية ستحتاج إلى زيادة تنوع اقتصاداتها للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية والعمل على إعادة توجيه الحوافز نحو انتاج السلع والخدمات بهدف التصدير، مما يتطلب ذلك تكثيف الإصلاحات خاصة بما يتعلق بمناخ الحوكمة، والتعليم، والأعمال، والتكامل التجاري، لتمكين القطاع الخاص من الازدهار ليصبح قاطرة للنمو تتمتع بدرجة أعلى من الاكتفاء الذاتي (عبد وآل طعمة، 2015: 159).

3- قياس وتحليل أثر تغيرات اسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية

1-3-1- الاطار النظري للنماذج والاختبارات المعتمدة في تحديد العلاقة الاقتصادية للمتغيرات:

1-1-3- اختبارات جذر الوحدة The unit Root Tests

ان من اهم الاختبارات التي تستعمل في اختبار جذر الوحدة ما يأتي :

أ- اختبار ديكي - فوللر البسيط Dickey- Foller test

هو من ابسط واكثر الاختبارات المستخدمة على نطاق واسع تم تطويره من قبل (ديكي وفوللر) عام (1979) ويرمز له

(DF)، ويتم هذا الاختبار عن طريق المعادلات الاتية: (Gujarati, 2004 : 815)

- بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام

$$\Delta yt = \partial yt - 1 + ut \quad \dots \dots (1 - 3)$$

- وجود حد ثابت

$$\Delta yt = B1 + \partial yt - 1 + ut \quad \dots \dots (2 - 3)$$

- وجود حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta yt = B1 + B2t + \partial yt - 1 + ut \quad \dots \dots (3 - 3)$$

ويتم اختبار فرضية العدم (HO:B = O) وهذا يعني ان السلسلة الزمنية للمتغير قيد الدراسة غير مستقرة وتحتوي على

جذر الوحدة ، في حين ان الفرض البديل هو (Hi: B < 1)، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة ، ويتم

قبول فرضية العدم عندما تكون قيمة (t) المقدره المطلقة للمعلمة اقل من القيمة الجدولية (الحرجه) ، اي عندما تكون قيمتها غير معنوية احصائياً ، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة غير مستقرة في مستواها الاصيلي، وبالتالي نقول ان السلسلة الزمنية غير مستقرة من الدرجة (0)-1 وتحتوي على جذر الوحدة، وفي مثل هذه الحالة غالباً ما يتم اخذ فرقها الاول او الثاني فاذا كانت قيمة (t) المقدره اكبر من الجدولية عندئذ تكون السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الاول (1)-1 او الثاني (2)-1 اما اذا كانت نتائج الاختبار تشير الى ان السلسلة الزمنية مستقرة (اي t المقدره اكبر من الجدولية) في مستواها الاصيلي فأنتنا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة. (عطية، 2004: 658)

ب- اختبار ديكي - فوللر الموسع Augmented Dickey - Fuller Test

يعد اختبار ديكي فوللر الموسع نسخة مطورة من اختبار ديكي فوللر البسيط ويستخدم في نماذج السلاسل الزمنية الكبيرة والمعقدة ، ونتيجة للانتقاد الذي تعرض له اختبار ديكي - فوللر البسيط فقد قاما بتطويره عام (1981) واطلق عليه اختبار ديكي فوللر الموسع ويرمز له (ADF)، اذا طوروا ثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة وتحتوي معادلة الانحدار الاولى على الحد الثابت والاتجاه العام ، في حين تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط، اما المعادلة الثالثة فهي بدون الحد الثابت او بدون الاتجاه العام وان حدود الخطأ في المعادلات الثلاث هي تشويش ابيض بنتاين متساوي (الصفراوي ويحيى، 2008: 18) يعتمد اختبار ديكي فوللر الموسع على ثلاث صيغ يمكن استخدامها في هذا الاختبار وهي: (عطية، 2004: 658-661)

الصيغة الاولى:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} + \sum p_j \Delta y_{t-j} + \epsilon_t \quad \dots (4-3)$$

ويلاحظ على هذه الصيغة انها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني وتتمثل الفروض في هذه الحالة في الاتي:

فرضية العدم: $p=1$ or $\lambda = 0$

فرضية البديل: $p < 1$ or $\lambda < 0$

اذ يتم ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) في المعادلة (5) حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي معبراً عنها بإحصائية ديرين واتسن (DW) وبعد تقدير الصيغة السابقة يتم حساب الاحصائية (t) باستخدام الصيغة الاتية:

$$t^* = \frac{\hat{\lambda}}{S\hat{\lambda}}$$

الصيغة الثانية:

اذ يكمن اختلاف هذه الصيغة عن الصيغة الاولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$\sum p_j \Delta y_{t-j} + \epsilon_t \quad \dots (5-3) \Delta y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} +$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها في هذه الحالة في:

فرضية العدم: $\lambda = 0$ or $p = 1$: $\alpha = 0$

فرضية البديل: $\lambda < 0$ or $p < 1$: $\alpha \neq 0$

وحتى يتم الاختبار يتعين حساب الصيغة الآتية:

$$ta^* = \frac{\hat{a}}{S\hat{a}}$$

ثم يتعين استخراج القيمة الحرجة من خلال جداول معدة خصيصاً لهذا الغرض من قبل الباحثين على ان تتم المقارنة بين القيمة المحسوبة والجدولية .

الصيغة الثالثة:

تتضمن هذه الصيغة حداً ثابتاً واتجاهاً زمنياً

$$\Delta yt = a + Bt + \lambda Yt - 1 + \sum_{j=1}^p p_j \Delta yt - j + Et \quad \dots (6-3)$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها في:

فرضية العدم: $H_0: \lambda = 0 \text{ or } p = 1 \text{ } \alpha = 0 \text{ } B = 0$

فرضية البديل: $H_1: \lambda < 0 \text{ or } p < 1 \text{ } \alpha \neq 0 \text{ } B \neq 0$

ثم يتم حساب قيم (t) المحسوبة للمعاملات المختلفة على النحو الآتي

$$ta^* = \frac{\hat{a}}{S\hat{a}}$$

$$tB^* = \frac{\hat{B}}{S\hat{B}}$$

ويتم الحصول على القيم الحرجة لهذه المعاملات من خلال جداول خاصة معدة من قبل (DF)

ج- اختبار فيليبس بيرون Phillips – perron Test

اوجد هذا الاختبار من قبل فيليبس- بيرون عام(1988) اذ يفترض طريقة غير معلمية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي

في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة لصيغة ديكي - فولر البسيط (Verbeek, 2004: 273)

ويمكن حسابة وفق الصيغة التالية: (phillips and perron, 1988: 340)

$$su_2 = T-1$$

$$\sum_{t=1}^T t\Gamma = 1 \text{ ut}^2 + 2T - 1 \sum_{t=1}^T \frac{t}{s} = t \sum_{t=1}^T t\Gamma = s + 1 \text{ ut}^2 - s \quad \dots (7-3)$$

اذ يعد اختبار فيليبس بيرون من اشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرار السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها ، ويختلف اختبار فيليبس بيرون عن اختبار ديكي فوللر الموسع بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ، واختبار فيليبس - بيرون يعتمد تقديره على معادلة ديكي فوللر البسيط نفسها عدا الصيغة الاولى بدون حد ثابت واتجاه زمني ، الا انه يختلف عن اختبار ديكي فوللر البسيط في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الاعلى فضلاً عن عدم التجانس، اذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (non parametric) لاحصائية (t) للمعلمة (λ) في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي، في حين ان اختبار ديكي فوللر البسيط يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلمية من خلال اضافة حدود الفروق المبطة للمتغير على يمين المعادلة ، ويتطلب اختبار فيليبس - بيرون تقدير المعادلة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

$$\Delta yt = \mu + \lambda yt - 1 + Et \quad \dots (8-3)$$

اذ يتم تقدير تباين الخطأ كما يأتي :

$$S2 = T - 1 \sum tT = 1 u2t + 2T - 1 \sum \frac{L}{s} = 1 \sum tT = s + 1 utus \dots(9 -$$

3)

اذ ان :

T تتمثل حجم العينة، L: عامل الابطاء .

وباستعمال اختبار (t^*) لقيمة (λ) يتم اختبار فرضية العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها ($H0: \lambda < 0$) مقابل فرضية البديل باستقرار السلسلة الزمنية ($Hi: \lambda < 0$) وعندما تكون قيمة (λ) معنوية فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديل التي تقضي باستقرار السلسلة الزمنية.(حسن وشومان، 2013: 182-183)

3-1-2- نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL)

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستوجب القيام بالخطوات الاتية: (حسن وشومان، 2013: 180-190)

الاولى: تتمثل في اختبار فترة الابطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وذلك باستخدام اختبارات مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:

اختبار اكاكي *Akaike Information Criterion (AIC)*

اختبار هانان - كيونن *Hannan-Quinn (HQ)*

اختبار شوارتز *Schwarz Information Crition (SC)*

الثانية: تتمثل في تقدير نموذج (UECM) بواسطة طريقة (OLS)

الثالثة: تتمثل في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأ لفترة واحدة بواسطة اختبار (

Wald) او إحصاء اختبار (*F*) والتي لها توزيع غير معياري، اذ تحسب قيمة (*F*) بالصيغة التالية:

$$F = \frac{SSeR - sseu}{sseu} \cdot m \dots(10 - 3)$$

اذ ان:

SSeR: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد (تطبيق فرضية العدم)

$$H0: a1 = a2 \dots \dots = ak + 1 = 0$$

Sseu: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد (النموذج الاصلي) (الفرضية البديلة)

$$Hi: a1 \neq a2 \neq \dots \dots \neq ak + 1 \neq 0$$

M: عدد معلمات النموذج المقيد

N: عدد المشاهدات

K: عدد المعلمات في النموذج غير المقيد

الرابعة: تتم فيها مقارنة قيمة (*F*) المحسوبة مع قيمة (*F*) الجدولية والمحسوبة من قبل بيساران واخرون ونظراً لان اختبار (*F*) يتمتع بتوزيع غير معياري فان هناك قيمتين جدوليتان لإحصائية هذا الاختبار، قيمة الحد الادنى وتفترض ان كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الاصلية بمعنى انها متكاملة من الرتبة صفر اي (0)1، وقيمة الحد الاعلى وتفترض

ان المتغيرات مستقرة في الفروق الاولى لقيمتها بمعنى انها متكاملة من الرتبة واحد اي (1) $I(1)$ ويكون القرار بحالات ثلاث هي:

1- اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من قيمة الحد الاعلى لقيمة (F) الجدولية فسوف يتم رفض فرضية العدم مما يعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

2- اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اقل من قيمة الحد الادنى لقيمة (F) الجدولية يتم قبول فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

3- اما اذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين الحدين الادنى والاعلى لقيم (F) الجدولية فان النتيجة عدم امكانية تحديد عما اذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

3-2- نتائج التحليل القياسية للعلاقة بين تغيرات اسعار النفط الخام والموازنة العامة

ان المتغيرات المستعملة في النموذج القياسي هي:

1- أسعار النفط الخام: (OIL) وهو المتغير المستقل.

2- عجز وفائض الموازنة العامة في السعودية: (DIF)

3-1-2- اختبارات جذر الوحدة:

تبين الجداول (1-3) و (2-3) نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد الدراسة وكالاتي:

جدول (1-3) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي للبيانات

P.P			A.D.F				المتغيرات		
القيم الحرجة			قيمة تاو	القيم الحرجة				قيمة تاو	
%10	%5	%1		%10	%5	%1			
2.632	2.986	3.724	2.451	2.632	2.986	3.724	1.245	الحد الثابت	OIL
3.238	3.603	4.374	1.866	3.238	3.603	4.374	1.866	حد ثابت مع اتجاه عام	
1.609	1.955	2.660	0.445	1.609	1.955	2.660	0.445	بدون	
2.632	2.986	3.724	2.571	2.632	2.986	3.724	2.571	الحد الثابت	Dif
3.238	3.603	4.374	3.679	3.238	3.603	4.374	2.329	حد ثابت مع اتجاه عام	

1.609	1.955	2.660	2.901	1.609	1.955	2.660	2.532	بدون	
-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	------	--

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي EVIEWS الاصدار التاسع

يتضح من الجدول (1-3) ان المتغيرات (الفائص والعجز) غير مستقرة عند اختبار ديكي- فوللر ومستقرة عند اختبار فيليبس- بيرون، وان اسعار النفط الخام غير مستقرة عند المستوى الاصيلي للبيانات؛ لأن القيم الاحتمالية غير معنوية احصائياً، اذ ان القيم المعنوية لإحصائية (t) اقل من قيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على ان السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى الاصيلي، لذا سوف نأخذ الفرق الاول للبيانات كالاتي:

جدول (2-3) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الاول للبيانات

P.P			A.D.F				المتغيرات		
القيم الحرجة			قيمة تاو	القيم الحرجة				قيمة تاو	
%10	%5	%1		%10	%5	%1			
2.635	2.991	3.737	3.515	2.635	2.991	3.737	3.513	الحد الثابت	OIL
3.243	3.612	4.394	3.308	3.243	3.612	4.394	3.313	حد ثابت مع اتجاه عام	
1.608	1.955	2.664	3.611	1.608	1.955	2.664	3.607	بدون	
2.635	2.991	3.737	5.239	2.635	2.991	3.737	6.154	الحد الثابت	Dif
3.243	3.612	4.394	5.676	3.243	3.612	4.394	6.339	حد ثابت مع اتجاه عام	
1.609	1.955	2.660	5.379	1.608	1.955	2.664	6.283	بدون	

مصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي EVIEWS الاصدار التاسع.

تبين نتائج الجدول (3-2) ان المتغيرات اصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الاول للبيانات وهذا يعني قبول الفرض البديل وان المتغيرين متكاملان من الدرجة الاولى.

3-2-2- نتائج التحليل القياسي.

3-2-2-1- نتائج التقدير الاول:

يوضح الجدول (3-3) نتائج التقدير الاول لنموذج (ARDL) للعلاقة بين أسعار النفط وفائض وعجز الموازنة كما يأتي:

جدول (3-3) نتائج التقدير الاول للعلاقة بين المتغيرات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DIF(-1)	-0.180	0.180	-1.001	0.330
OIL	2.682	0.217	12.309	0.000
OIL(-1)	-0.234	0.616	-0.381	0.707
OIL(-2)	-0.611	0.396	-1.541	0.141
OIL(-3)	-1.310	0.381	-3.438	0.003
C	-18.125	6.791	-2.668	0.016

R-squared	0.925	Mean dependent var	18.136
Adjusted R-squared	0.903	S.D. dependent var	51.454
S.E. of regression	15.955	Akaike info criterion	8.596
Sum squared resid	4327.781	Schwarz criterion	8.893
Log likelihood	-92.864	Hannan-Quinn criter.	8.671
F-statistic	42.359	Durbin-Watson stat	2.026
Prob(F-statistic)	0.000		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي EViews الاصدار التاسع.

تبين نتائج التقدير الاول للمتغيرات ان النموذج الذي تم اختياره هو من الرتبة (1,3)، وان معامل التحديد بلغ (0.92) اي ان تغيرات اسعار النفط الخام تفسر (0.92) من التغيرات الحاصلة في الايرادات العامة، وان معامل التحديد المصحح بلغ (0.90) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج.

3-2-2-2- نتائج اختبار الحدود:

من اجل اختبار مدى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات يتم تطبيق اختبار الحدود كما في الجدول الآتي:

جدول (3-4) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين اسعار النفط وعجز و فائض الموازنة

Test Statistic	Value	K
F – Statistic	22.10727	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.040	4.780
5%	4.940	5.730
2.5%	5.770	6.680
1%	6.840	7.840

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي EVIEWS الاصدار التاسع.

تبين نتائج اختبار الحدود ان القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي (22.10727) وهي اكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الاعلى عند مستوى 1% وهي تساوي (7.840) مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، اي ان هناك توازن طويل الاجل بين اسعار النفط الخام وعجز وفائض الموازنة في المملكة العربية السعودية.

3-2-2-3- نتائج تقدير معاملات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الاجل ينبغي الحصول على المقدرات الطويلة والقصيرة الاجل لمعاملات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (3-5) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL)	2.682	0.217	12.309	0.000
D(OIL(-1))	0.611	0.396	1.541	0.141
D(OIL(-2))	1.310	0.381	3.438	0.003
CointEq(-1)	-1.180	0.180	-6.548	0.000

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	0.444	0.097	4.566	0.000
C	-15.354	5.120	-2.998	0.008

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي EViews الاصدار التاسع.

توضح نتائج الجدول (3-5) ان هناك تكامل مشترك بين اسعار النفط وعجز وفائض الموازنة، لان معلمة تصحيح الخطأ (-1.18) سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى أقل من (0.01)، اذ يعبر معامل تصحيح الخطأ عن سرعة التكيف بين الاجل القصير والاجل الطويل، وهو ما يتطلب ان يكون سالباً ومعنوياً حتى يقدم دليلاً على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، وان الاختلالات في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل، كما تشير معلمات الاجل الطويل الى وجود تأثير طردي بين أسعار النفط والاياردات العامة في السعودية اذ ان زيادة اسعار النفط الخام بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الايرادات العامة بمقدار (0.44).

الاستنتاجات

- 1- يعتبر تسعير النفط الخام من اكثر المواضيع غموضاً، اذ ان فهم عملية التسعير وادراك المغزى وراء سعر معين امر من الصعب فهمه، الامر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط الخام لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.
- 2- تعتمد المملكة العربية السعودية في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية، هذا ما يجعل نمو النفقات العامة مرتبط بشكل اساسي بنمو الايرادات النفطية، وبذلك فان نمو الايرادات العامة والنفقات العامة لا يرتبط بكفاءة السياسة المالية وادارتها بل هو مرتبط بأسعار النفط الخام.
- 3- اظهرت نتائج اختبارات السكون للسلاسل الزمنية ان فائض وعجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية مستقرة عند المستوى الاصيل عند اختبار (ADF) وغير مستقرة ضمن اختبار (PP)، اما اسعار النفط الخام فهي غير مستقرة عند المستوى الاصيل للبيانات، وان المتغيرات اصبحت مستقرة بعد اخذ الفروق الاولى لها.

4- اوضحت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة اثر معنوية طردية بين اسعار النفط الخام وفائض وعجز الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية،

التوصيات

- 1- على المملكة العربية السعودية اجراء اصلاحات اقتصادية وتنويع مصادر ايراداتها بما يسهم في التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية لتغيرات اسعار النفط الخام على اقتصاداتها.
- 2- ضرورة تنويع مصادر الايرادات العامة غير النفطية من خلال رفع الوعي الضريبي لدى المواطنين ورفع كفاءة الأنظمة الضريبية مع مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية عند فرض الضرائب.
- 3- ضرورة ترشيد النفقات الحكومية (الكمالية والترفيهية) وخلق بيئة استثمارية ملائمة لتفعيل دور النفقات الاستثمارية في القطاعات الانتاجية والذي يؤدي بدوره الى تنويع القاعدة الانتاجية.
- 4- تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط الخام، أي اقتصاد انتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة ولن يتأتى ذلك الا بتحقيق جملة من الشروط الضرورية والمتمثلة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية والاستثمار الاجنبي المباشر وتحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة اعمالها وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

المصادر

- 1- أحمد، بلجيلالي، (2015) اثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (7)، العدد (14).
- 2- بلقطة، ابراهيم، (2013) تغيرات اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد (12)، الجزائر.
- 3- البكري، صفاء علي حسين، (2011) تقويم مناهج معالجة عجز الموازنة الحكومية دراسة تطبيقية على عهده من الدول النامية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- 4- حسن، علي عبد الزهرة وشومان، عبد اللطيف حسن، (2013) تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد (9) ، العدد (34).
- 5- خلف، تغريد مهدي، (2013) دور وزارة المالية في مراحل الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية القانون، الجامعة المستنصرية.السمالك، محمد ازهر سعيد، (1981) اقتصاديات النفط، دار الكتاب للطباعة والنشر، الموصل.
- 6- الدوري، محمد احمد، (1988) مبادئ اقتصاد البترول، مطبعة الرشاد للطباعة والنشر، الجامعة المستنصرية.
- 7- ريمة، بيطام، (2015) اسعار النفط الخام وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000-2014، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 8- صندوق النقد الدولي (2014) ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا وباكستان وافغانستان هل توشك على اختيار المنعطف الحرج ، تقرير مستجدات افاق الاقتصاد العالمي ، ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى .
- 9- الصفاوي، صفاء يونس ويحيى، مزاحم محمد، (2008) تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط والبورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد (14).
- 10- طرابزونى، محي الدين رشاد، (1980) الموازنة العامة للدولة في المملكة العربية السعودية ، مجلة الاقتصاد والادارة ، العدد (11).
- 11- ال طعمة، حيدر حسين، (2016) هبوط اسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الربيع النفطي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد (8) ، العدد (15).
- 12- العماري، صالح بن راشد، (2004) تطوير الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية ، مركز بحوث كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، السعودية.
- 13- عبد، حميد عبيد وال طعمه، حيدر حسين، (2015) انهيار اسعار النفط وتداعياته على البلدان الربعية مع اشارة خاصة للعراق ، وقائع المؤتمر العلمي الثامن لكلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة تحت عنوان قطاع الطاقة في العراق رؤية الحاضر لاستشراف المستقبل.

- 14- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، (2004) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة، السعودية.
- 15- - فيحان، وسن هادي، (2015) العائدات النفطية العراقية وصناديق الثروة السيادية الفرص والتحديات ، وقائع المؤتمر العلمي الثامن لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة تحت عنوان قطاع الطاقة في العراق رؤية الحاضر لاستشراف المستقبل.

المصادر الاجنبية

- 1- Gujarati , N. Damodar , (2004) Basic Econometrics , 4th Edition , The mc grow- Hill companies.
- 2- Verbeek , Marno , (2004) A Guide to modern Econometrics , 2th Edition , John wiley & sons Ins , England.
- 3- Phillips , R , and P.Perron , (1988) Testing for a Unit Root in Time Series Repression , Biometrika , Vol .75 ,2.